



3

ملحة مكونة الأسرة

أركان الزواج وشروطه

﴿ ٤ ﴾

الركن الثاني : الإيجاب والقبول

د . كمال بلحرمة

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية

www.belherkate.ma

k.belherkate@uiz.ac.ma

الحقوق محفوظة للمؤلف المحرر

الإيداع القانوني : 41127

الترقيم الدولي : 978-9920-9386-7-9

أركان عقد الزواج و شروطه

الركن الأول: الزوج و الزوجة

أولا: أهلية الزوجين

ثانيا: خلو الزوجين من الموانع

الركن الثاني: الصيغة

أولا: مفهوم الصيغة

ثانيا: طرق التعبير عن الإرادة

ثالثا: شروط الإيجاب و القبول

الركن الثالث: الصداق

أولا: تعريف الصداق

ثانيا: حكمة تشريع الصداق

ثالثا: شروط الصداق

رابعا: مقدار الصداق

خامسا: أحكام الصداق

سادسا: التنازع في الصداق



أولا: مفهوم الصيغة

ثانيا: طرق التعبير عن الإرادة

ثالثا: شروط الإيجاب والقبول

رابعا: عيوب الإرادة



- * **الزواج** : عقد يشترط فيه **تراضي** طرفيه، و التراضي يجب أن يظهر في الواقع **بصيغة** تدل عليه.
- * **العقد** : ارتباط ايجاب بقبول على وجه مشروع **يظهر أثره** في المحل .

الصيغة : هي كل ما يدل على **الإيجاب** و **القبول** من الزوجين:

- بأن يصدر منهما ، أو ممن ينوب عنهما، أو عن أحدهما ،
- بما يفيد الرضى بالزواج و المعاشرة على وجه الدوام .

- **الإيجاب** : تعبير أحد الزوجين أو من ينوب عنه عن رغبته في الزواج.

- **القبول** : موافقة الطرف الثاني على ما أوجبه الطرف الأول .

“ينعقد الزواج بإيجاب من أحد المتعاقدين و قبول من الآخر ، بألفاظ تفيد معنى الزواج لغة أو عرفاً .
يصح الإيجاب و القبول من العاجز عن النطق بالكتابة إن كان يكتب، و إلا فإشارته المفهومة من الآخر وشاهديه”



10

“ينعقد الزواج بإيجاب من أحد المتعاقدين و قبول من الآخر **بألفاظ** تبيد معنى الزواج لغة أو عرفا .
يصح الإيجاب و القبول من العاجز عن النطق **بالكتابة إن** كان يكتب، و إلا **بإشارته** المفهومة من الآخر ومن
الشاهدين”

1 - اللفظ :

- الأصل أن تنعقد العقود بكل ما يدل على **إرادة المتعاقدين** ورضاهما دون **التقيد بألفاظ** مخصوصة .
- لأن العبرة في العقود بالمقاصد و المعاني لا بالألفاظ و المباني .
- كل لفظ يفيد معنى الزواج لغة أو عرفا دون غموض و دون أن يحتمل معنى آخر .
- أن يفيد اللفظ القصد منه (الزواج) دون غموض أو لبس .

2 - الكتابة :

- يصح الإيجاب و القبول بالكتابة من العاجز عن النطق إذا كان يكتب .

3 - الإشارة :

- يصح الإيجاب و القبول بها من العاجز عن النطق و الكتابة .
- أن تكون الإشارة مفهومة من الطرف الآخر ومن العدلين .



11

“يشترط في الإيجاب و القبول أن يكونا :

- 1 - شفويين عند الاستطاعة، و إلا فبالكتابة أو الإشارة المفهمة
- 2 - متطابقين و في مجلس واحد .
- 3 - باتين غير مقيدتين بأجل أو شرط واقف أو فاسخ .

1 - التعبير الشفوي عن الإرادة :

- فإذا عجز الكلام ، عبر بالكتابة ، و إذا عجز عن الكتابة يكتفى بالإشارة .

2 - تطابق الإيجاب و القبول :

- تطابق كلام الموجب مع كلام القابل .

3 - اتحاد مجلس العقد :

- اتحاد زمان ومكان الإيجاب و القبول .
- لا يتنافى الاتحاد مع انتقال العدلين إلى مكان آخر لسماع الطرف الآخر .

4 - أن يكونا باتين :

- غير مقرونين بشرط أو أجل واقف أو فاسخ .

أ - الشرط : أمر أو واقعة غير محققة الوقوع في المستقبل .

- الشرط الواقف : يتحقق الإلتزام بحدوثه .
- الشرط الفاسخ : ينتفي الإلتزام بحدوثه .

ب - الأجل : أمر أو واقعة محققة الوقوع في المستقبل، سواء علم وقت حدوثها او لم يُعلم . وهو أيضا إما واقف أو فاسخ.

“إذا اقترن الإيجاب و القبول باجل أو شطر واقف أو فاسخ تطبق أحكام المادة 47 أعلاه”

62

“الشروط كلها ملزمة ، إلا ما خالف منها أحكام العقد و مقاصده و ما خالف القواعد الآمرة للقانون فيعتبر باطلا و العقد صحيحا”

47



“ تطبق على عقد الزواج المشوب بإكراه أو تدليس الأحكام المنصوص عليها في المادتين 63 و 66 .”

التدليس

الإكراه

63

“يمكن للمكره أو المدلس عليه من الزوجين - بوقائع كان التدليس بها هو الدافع إلى قبول الزواج أو اشتراطها صراحة في العقد - أن يطلب فسخ الزواج قبل البناء وبعده ، خلال أجل لا يتعدى شهرين من يوم زوال الإكراه، ومن تاريخ العلم بالتدليس ، مع حقه في طلب التعويض”

- ❖ تعرض أحد الطرفين للإكراه أو التدليس : يحق طلب فسخ العقد .
- ❖ يفسخ العقد بطلب من أحد الزوجين سواء: قبل الدخول أو بعده .
- ❖ يفسخ العقد داخل أجل شهرين :
 - من يوم العلم بالتدليس .
 - من يوم زوال الإكراه .
- ❖ للمتضرر الحق في طلب التعويض عن الأضرار المادية و المعنوية التي تسبب فيها العقد :

66

“ التدليس في الحصول على الإذن أو شهادة الكفاءة المنصوص عليها في البندين 5 و6 من المادة السابقة أو التملص منهما، تطبق على فاعله و المشاركين معه أحكام الفصل 366 من القانون الجنائي بطلب من المتضرر .
يخول للمدلس عليه من الزوجين حق طلب الفسخ مع ما يترتب عن ذلك من التعويضات عن الضرر .”

ما الفرق بين التدليس المشار إليه في المادة 63 و بين التدليس الوارد في المادة 66 ؟